أتقدم بالشكر للمعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية على دعوته لي لحضور هذه الندوة المنظمة تحت عنوان "دور الفاعلين في دينامية الإصلاحات بالمغرب"، المنظمة بتاريخ 21 أبريل 2011.

وصلنا الآن إلى الجزء الثاني من هذه الندوة، وبعد الاستماع إلى مضامين تدخلات الدورة الأولى، وبالنظر إلى المستوى الحاد للنقاش، قررت إعادة النظر في تدخلي والتوجه مباشرة إلى اقتراح الحلول البديلة الواجب استخدامها في المستقبل من أجل تحسين تأثير إصلاحاتنا.

لقد استوعبت جيدا أن هدف المعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية لا يكمن فقط في القيام باستنتاج الاختلالات الحاصلة، بل بالاستناد على استنتاجات حقيقية لتكوين نظرة على المدى البعيد من أجل التوصل إلى صياغات جيدة لـ "عقد المستقبل" كما تمت الإشارة إلى ذلك في تقديم السيد الرئيس.

أ- في هذا الصدد، أريد أن أعود إلى تدخلات الجزء الأول والربط بين إشكالية المعرفة، لاسيما الوصول إلى المعرفة باعتبارها إحدى عقد المستقبل.

اسمحوا لي أن أتحدث عن إصلاح وسائل الإعلام.

لقد شاركت طوال ستة أشهر في الحوار الوطني حول وسائل الإعلام والمجتمعات، بصفتي نائبة عن المجموعة البرلمانية: التجمع الوطني للأحرار والاتحاد الدستوري.

نحن الآن عشية إصدار الكتاب الأبيض وأود في هذا الصدد أن أشاطركم بعض الأفكار. من المؤكد أن إصلاح قانون الصحافة أمر أساسي، لاسيما عبر حذف معظم أحكام السجن التي أصبحت الآن مهملة، خاصة بعد حركة 20 فبراير وخطاب جلالة الملك في 9 مارس 2011.

ومن المؤكد أيضا أنه تجب "دسترة" حرية التعبير والحصول على المعلومات، لكن في حالة لم يحظ إنتاج المضمون بالاهتمام الذي يستحقه، فإن إصلاح الدستور بدوره، رغم كونه جيدا، لن يثمر إلا جزئيا.

إن أفضل الدساتير ليست إلا ما يعمل به الأفراد!! كما جاء على لسان أ.ج سلمى في افتتاحية راديو فرانس، وكمثال على ذلك استثناءات دستور الجنرال دوغول.

يكمن السؤال الجوهري الذي يجب أن نطرحه في التساؤل عن **مشروع المجتمع الذي نريد؟**

كيف نتخيل مجتمعنا غدا وما هي مراجعه؟

في اقتراحنا (الاتحاد الوطني للأحرار، الاتحاد الدستوري)، منحنا أهمية كبرى لمفهوم المضامين، وضرورة تكوين عدد من خالقي المضمون، وخاصة تقرير، وبوضوح، نوع المجتمع المغربي الذي نريد، لكي تصبح مضامينا منتجة في هذا السياق.

ب- وخلال إعداد تدخلي، قلت لنفسي أني أتواجد هنا ليس بصفتي أحد الخبراء أو الأكاديميين الذين يزخر بهم المعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية.

بناء على أهداف المعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية، لا يمكن أن تتجلى قيمتي المضافة لهذا النقاش إلا عبر كوني مقاولة مغربية، بالإضافة إلى انخراطي في المجال السياسي.

وبالتالي، اخترت مثالين لتوضيح إشكالية الإصلاحات: الأول في المجال السياسي والثاني في مجال المقاولة.

1: صندوق المقاصة

في عرض برنامج الندوة كانت إحدى القضايا المطروحة "هل من الممكن تكوين تحالفات من أجل دعم أو محاربة بعض السياسات العمومية؟ لذلك اخترت عرض مشكلة صندوق المقاصة بالمغرب.

ومرة أخرى للتطرق مباشرة لما هو أساسي، لن أخوض في التفاصيل المعروفة لدى جميع الخبراء الحاضرين والمتعلقة بالرهانات الدولية المرتبطة بتقلبات أسعار المواد الأولية. يتمثل اليقين الذي قد يكون لدينا في أن جميع الاتجاهات آخذة في الارتفاع، إذ يكمن المشكل في أن صندوق المقاصة الخاص بنا مرتبط بسعر المواد الأولية، وفي هذه الحالة سعر برميل البترول. لقد ساهمت أيضا أحداث الربيع العربي التي لا يمكننا أن نتوقعها عند تحضير قانون المالية في ارتفاع سعر البرميل، ولا يستطيع أحد توقع تطورات المستقبل.

قبل شهرين، كان من اللازم دفع 17 مليون درهم بشكل مستعجل من أجل تجنب تكرار الزيادات في مواد الاستهلاك نظرا للضغوطات الاجتماعية التي يعيشها بلدنا.

قام أمس السيد صلاح الدين مزوار، وزير المالية، بوصف صندوق المقاصة "بالمركز النووي المنصهر"، مشيرا إلى الخطورة وحالة الشك التي تعيشهما اليابان حاليا.

لن أطيل الحديث عن مسألة معروف تتمثل في عدم الفعالية الراجعة إلى غياب تحديد هدف صندوق المقاصة هذا. كما لن أغفل التذكير بأن هذا الصندوق قد خلق جيوبا نقدية، ولن أذكر كمثال على ذلك إلا حالة السكر التي ذكرتها الصحافة مؤخرا...

منذ بداية انتدابي في 2007، لم يتوقف أعضاء الحكومة والسياسيون عن التوجيه إلى ضرورة واستعجال إصلاح صندوق المقاصة.

والمشكل المطروح اليوم أننا في فترة ما قبل الانتخابات، ولا يريد أي سياسي أن يتحمل مسؤولية إصلاح غير شعبي.

نحن نعلم جميعا أن السياسيين نظرا لانشغالاتهم الانتخابية، سيفضلون دائما مشاريع قصيرة المدى ونادرا ما يفضلون أخرى متوسطة المدى. ففي المجال السياسي، تعتبر المشاريع البعيدة المدى صعبة الترويج، لذلك أعتقد أن الديمقراطيات لها حدودها.

والأكيد أنه من المهم دمقرطة البلدان، لكن يتوجب علينا أيضا، باعتبارنا بلدا يطمح إلى التكوين والتطور، أن نتمعن في ما يجري في البلدان الغربية، والأخذ بالتجارب الناجحة، وخاصة معرفة حدود الأنظمة المتواجدة.

لقد أطلق المغرب في السنوات الأخيرة مشاريع على المدى البعيد، وقد مكنته هذه المشاريع من القيام بقفزات نوعية وربح عقود من التنمية. أذكر مشروع طنجة المتوسط، الذي يمكن المغرب اليوم من التواصل مع 120 ميناء في العالم، أو المشروع الطاقي الذي سيؤدي بنا إلى التقدم نحو البلدان المنتجة للبترول.

لا يمكن أن تكون مشاريع عشرين سنة إلا نتيجة عمل سلطة عليا واحدة كفيلة بتجاوز المشاغل الانتخابية للسياسيين. إن إصلاح صندوق المقاصة لا يمكن أن يرى النور إلا إذا تم الإجماع بين كافة الأحزاب السياسية سواء كانت غالبية أو معارضة.

يتمثل الهدف المشترك في إنقاذ ميزانية الدولة، ويجب أن نتقاسم جميعا وبطريقة مسؤولة نتائج قرار الإصلاح. كما يجب أن نتقاسم جميعا مسؤولية إيجاد بديل لهذا الإصلاح لكي لا يعاني كثيرا أي مواطن مغربي، أو يموت من شدة البرد، لأن قنينة الغاز سيتضاعف ثمنها أربع مرات.

2: الإصلاحات الموجهة لتقوية المقاولات الصغرى والمتوسطة

لا يعرف برنامجا "امتياز" و"مساندة"، اللذين يشكلان أجهزة دعم كاملة ومتناسقة تغطي جميع حاجيات المقاولة الصغرى والمتوسطة، إلا انضماما خجولا أقل بكثير من الأهداف المنشودة.

ورغم ذلك هناك مساعدات مالية كثيرة! ما يصل إلى 5 مليون درهم بالنسبة لبرنامج "امتياز"...

ولكي تكون مداخلتي دقيقة، لن أطيل الحديث عن المشاكل التي يعرفها الجميع، أي التعقيدات الإدارية أو جهل بيئة المقاولة، سأتطرق مباشرة إلى ما أعتبره العنصر الأضعف في هذه السيرورة، وهو العلاقة بين الأبناك والتصنيف البنكي.

عند تصميم هذا الإصلاح، كان يجب اختيار معيار الاختيار وهذا شيء طبيعي. لكن معيار التصنيف البنكي قد أدخل رغم كونه، على المستوى الثقافي، مجهولا تماما من طرف المقاولين المغاربة، لاسيما المقاولات الصغرى والمتوسطة التي تعتبر الهدف والتي بسبب الصعوبات الهيكلية ليس لديها الوقت لتكون على دراية بالمفاهيم البنكية الدولية.

علاوة على ذلك، ارتقت أبناكنا المغربية من دون داعي إلى المعايير الدولية، لكنها أصيبت مع الأسف "بالتوحد" تجاه قضية المقاولة المغربية الصغرى والمتوسطة.

لم يتم ضبط نسب الائتمان المطبقة والعمولات المقتطعة. ومن جهة أخرى، ما تزال الضمانات اللازمة في إطار القروض الممنوحة للمقاولة مرتفعة جدا وتشمل أيضا الأموال الشخصية.

واليوم في فرنسا، من بين مطالب حركة المقاولات منع أخذ الضمانات الشخصية على المقاولة، لسبب واضح يتمثل في خطر التدهور الاجتماعي لأسرة بكاملها في حالة وقوع إفلاس ظرفي.

وزيادة على ما سبق، فإن الاختيار بواسطة التصنيف قد أوكل إلى الأبناك، وأن معايير هذا التصنيف تختلف من بنك لآخر.

وبالتالي، قام هذا النظام باختيار ممتاز للمقاولات الأكثر ثراء والتي لم تكن تحتاج لهذا "الامتياز"، على عكس المقاولات الصغرى الجادة والمهيكلة والتي تستثمر لتطوير ذاتها.

إنه مثال على إصلاح جيد في مفهومه، صالح بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة، لكنه في النهاية لم يحقق هدفه المنشود.

وختاما، سأسمح لنفسي أن أقوم بالتفكير بطريقة فلسفية: بما أن النقاش يتمحور اليوم حول اللغات: هل يجدر بنا أن نتحدث باللغة العربية الفصحى أو بالأمازيغية!!

هل الأمية أن تكون أمازيغيا وأن لا تفهم العربية، أن تتكلم العربية ولا تفهم الأمازيغية، أن تتكلم الدارجة ولا تفهم العربية الفصحى، أو أن تتحدث بالفرنسية ولا تفهم إلا الدارجة وقليلا من العربية الفصحى وتجهل تماما الأمازيغية؟

في حالة نجاح الإصلاحات، أعتقد أن ما يهم هو تكلم لغة هدف الإصلاحات، والمهم هو اختيار اللغة المناسبة ليتم الاستماع إليك وفهمك!

في حالة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، يجب أن تستعمل كل من الدارجة أو الأمازيغية حسب الحاجة.

في حالة امتياز، كان يتوجب ترجمة اللغة البنكية...

بثينة العراقي الحسيني.